مقدمة

كثر الحديث في الفترة الأخيرة عما يسمى الفاقد التعليمي (الهدر التعليمي) الذي يواجه القطاع التعليمي في مختلف مناطق العالم، خلال جائحة كورونا وما رافقها من إغلاق طويل للمدارس والجامعات، وما تخللها من تحول من التعليم الحضوري إلى التعليم عن بعد دون استعداد على الوجه الأكمل وجاهزية مسبقين في بداية هذا التحول.

يشكل هذا الفاقد مشكلة تظهر بوضوح وبمعدل أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

مفهوم الفاقد التعليمي

الفاقد التعليمي هو مصطلح يعبر عن الخسارة العامة أو المحددة في المعرفة والمهارات التعليمية وما لها من انعكاسات في التقدم الأكاديمي اللاحق لدى الطلاب، ويعود السبب الرئيس في ذلك للانقطاع المؤقت أو الممتد في تعليم وتعلم الطلاب (الرمحي، ٢٠٢١). ويمكن أيضا تعريفه على النحو الآتي:

- **هو النتائج التعليمية التي كان مخططا لها ولم تتحقق رغم ما تم تخصيصه من موارد (الوقت، والجهد البشري، والمال) لتسهيل العملية التعليمية.**

يعني أنه حدث هدر في الموارد المالية والبشرية.

ومن سمات الفاقد التعليمي أنه يتراكم ويتفاقم بسرعة، ويختلف من متعلم لآخر، ومن مرحلة دراسية لأخرى، ولا ينتج فقط عن التوقف عن التعلم، بل ينتج أيضا عن نسيان ما تم تعلمه، وكذلك يحتاج إلى بعض الوقت لكي نكون صورة كاملة عنه، ويكون أكثر وضوحا في طلاب الصفوف الأساسية الأولى. أما المؤشرات على الفاقد التعليمي لدى المتعلم فيمكن واحدة أو أكثر من الآتية:

- **تدني التحصيل، وبخاصة إتقان المعارف والمهارات الأساسية**

•تدني الدافعية للتعلم والاستمرار فيه

•التعثر في التعليم، والتأخر الدراسي

•الرسوب في الصف وعدم الانتقال إلى الصف الذي يليه

•التسرب من المدرسة وعدم العودة إليها

استعادة الفاقد التعليمي

نظرا للضرر الذي يمكن أن يتركه الفاقد التعليمي، فقد أطلقت اليونسكو واليونيسف والبنك الدولي مهمة مشتركة، أسمتها مهمة: استعادة التعليم ٢٠٢١، وركزت على ثلاث أولوياتـ،، واعتبرت استعادة هذا الفاقد واحد منها . وهذه الأولويات هي:(Giannini et al., ٢٠٢١)

•الأولوية الأولى: عودة جميع الطلاب إلى مدرسة آمنة وداعمة: بحيث يحصلون فيها على تعليم شخصي سواء كان كاملا أو جزئيا قبل نهاية عام ٢٠٢١، ويتم توفير دعم شامل لإعادة تعليمهم وصحتهم ورفاههم العام إلى المسار الصحيح.

العوامل المؤدية إلى الفاقد التعليمي

هناك العديد من العوامل التي يمكنها أن تسهم في ارتفاع نسب الفاقد التعليمي في أي من الدول (عبد الودود، ٢٠٢٠؛ عيسى، ٢٠٢٠)، ويمكن تصنيف هذه العوامل حسب ما تعزى إليه كما يأتي:

•عوامل تعزى إلى المتعلم: تدني الوعي و القناعة بقيمة التعليم وأهميته، تدني الدافعية للتعلم، النفور من المدرسة، الغياب المتكرر، التغيرات النفسية، عدم القدرة على التكيف

·عوامل تعزى إلى الأسرة: ضعف الوعي أو القناعة بأهمية التعليم وقيمته، تدني الدخل، الجهل، عدم الاهتمام بالمتعلمين، انتشار فكرة عدم ضرورة تعليم الاناث، عدم متابعة الأولاد

·عوامل تعزى إلى النظام التعليمي والمدرسة: تدني جودة العملية التعليمية المقدمة لأسباب عدة منها: عدم ملاءمة المناهج التعليمية، وعدم توافقها مع اهتمامات واحتياجات الطلبة وخصائصهم، وضعف فعالية أساليب التعليم، أو تدني مهارات المعلمين واتجاهاتهم السلبية نحو التعليم ونحو المتعلمين، غياب البيئة التعليمية الآمنة والمحفزة، إهمال الفجوات التعليمية، ضعف ملاءمة البدائل التعليمية مثل التعليم عن بعد، إهمال ظروف الطالب واحتياجاته، ضعف العلاقة مع الطلاب.

·عوامل تعزى إلى المجتمع: تدني المستوى الاقتصادي للدولة وما يرافقه من ضعف الدخل، والفقر، وانتشار البطالة، وارتفاع تكاليف المدرسة، وعدم توفير التعليم المجاني.

·عوامل تعزى إلى الطوارئ: تشمل هذه الطوارئ الاضطرابات، وانتشار الأمراض، وحدوث كوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان، وكذلك أزمات، ويرافقها غياب عن المدرسة وتوقف العملية التعليمية لفترات طويلة، ونسيان ما تم تعلمه قبل حدوثها.

أضرار الفاقد التعليمي

يتسبب الفاقد التعليمي في حدوث العديد من الأضرار (عبد الودود، ٢٠٢٠؛ عيسى، ٢٠٢٠)، وهذه الأضرار يمكن تصنيفها على النحو الآتي من حيث الجهة التي تعاني منها:

الأضرار على المتعلم	الأضرار على الدولة
- التسرب من المدرسة. - الغياب المتكرر. - فقدان الاهتمام بالتعلم. - التأخر الدراسي وتراجع التحصيل. - الرسوب. - فقدان الثقة بالتعليم وقيمته.	• إهدار كبير للموارد المادية والبشرية. • زيادة نسبة التسرب، ونسبة الطلبة خارج المدرسة، ومعدل الأمية. • ارتفاع نسب الرسوب في العملية التعليمية. • انتشار معدل البطالة. • انخفاض النمو الاقتصادي للدول. • عدم وجود تطور ومواكبة للعصر الحالي. - زيادة الجرائم بسبب قلة الوعي لدى الأشخاص.

وإضافة للأضرار التي تم ذكرها أعلاه، من المرجح أن يؤدي الفاقد التعليمي وانخفاض الالتحاق بالمدارس إلى تأخير كبير في تحقيق هدف التنمية المستدامة للأمم المتحدة المتمثل في ضمان تعميم التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام ٢٠٣٠ ـ ناهيك عن ارتفاع التكاليف في محاولة تزويد الطلاب بالمساعدة التي يحتاجون إليها لتعويض ما فاتهم. ومن المرجح أن يستمر التأثير الكامل لهذا التحول العالمي غير المسبوق إلى التعلم عن بعد لسنوات قادمة. بالنسبة للطلاب الذين يفتقرون إلى الأدوات والمعلمين الذين يحتاجونها لتحقيق النجاح الأكاديمي، قد تكون النتائج مدمرة. قد يترك البعض المدرسة في وقت مبكر؛ قد يفتقر الآخرون إلى المهارات التي يحتاجونها للتقدم إلى المستوى التالي من التعلم. على الرغم من أن التحصيل التعليمي الرسمي ليس سوى عنصر واحد من عناصر النجاح في الحياة ، إلا أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمكاسب أعلى ونتائج حياة أفضل. علاوة على ذلك، فإن الطلب على المهارات والدرجات المتقدمة آخذ في الازدياد.(Chen et al., ٢٠٢١)

<u>كيفية تقليل الفاقد التعليمي</u>

لكي يتم تقليل الفاقد التعليمي يجب على المؤسسات التي تواجه هذه المشكلة أن تحدد أسبابها بدقة لتتمكن من توظيف أنجح الطرق في التغلب عليها وتحقيق النتائج المرجوة في أسرع وقت وبأقل تكلفة في الموارد البشرية والمادية. في هذا الصدد يقترح عبد الودود (٢٠٢٠) التركيز على الأمور الآتية:

ü تنمية وعي الطلاب وأولياء الأمور بأهمية التعليم: إن تنمية وعي الطلاب وأهاليهم بأهمية التعليم ودوره في تحسين جودة حياة الأفراد يساعد في زيادة معدلات جعل الأسر التعليم ضمن أولوياتها وزيادة جهودها المبذولة في توفير التعليم لأبنائها حتى في المراحل الأساسية منه.

وتمكينهم من توظيفها للنهوض بحياتهم، والمساهمة في رقي وطنهم.

ü معالجة العوامل التي تؤدي إلى التسرب والرسوب: تتباين العوامل المؤدية إلى التسرب أو الرسوب، لذلك يجب تحديد هذه العوامل بالنسبة لكل طالب مرشح والتخلص منها قدر الإمكان، آخذين بالاعتبار أنها قد تعود إلى واحدة أو أكثر من الآتية: عدم الانتظام في الحضور إلى المدرسة، أو عدم تخصيص الوقت الكافي للدراسة والمتابعة، أو مواجهة صعوبات في التعلم أو معيقات في التحصيل الدراسي لأي من الأسباب، أو وجود خلل في النظام التعليمي يجعله فائق الصعوبة على الكثير من الطلبة. ويمكن أن يفيد في حالة تدني التحصيل تنظيم برامج خاصة للتعافي تتضمن دروسا للتقوية.

من جهة أخرى، لا بد من توظيف التكنولوجيا على نحو فاعل في العملية التعليمية على نحو عام، وفي معالجة الفاقد التعليمي على نحو خاص. إذ رغم ما أحدثته الثورة الصناعية الرابعة من تطورات في القطاعات المختلفة، فإن التعليم يعد أقل القطاعات تأثرا بالتكنولوجيا الرقمية، وما زلنا نشاهد في التعليم، بالنسبة لمعظم الأطفال والشباب حول العالم، مجموعة من الطلبة يجلسون في غرفة يتلقون تعليمات من معلم في مقدمة الصف. علينا جعل سد فجوات التعلم لدى الطلبة أولوية، وعلينا العمل على جعل استخدام التكنولوجيا لدعم التعلم هي النقطة التي تجد فيها التكنولوجيا نفسها في صدارة الصف.(Fleming, ٢٠٢١)

بناء على ما سبق، يمكننا تلخيص العوامل التي تساعد في الحد من الفاقد التعليمي في اربعة مجموعات، هي:

- تعزيز التوعية: تطوير برامج توعية حول أهمية التعليم موجهة لكل من الطلاب وأهاليهم.

- تحسين الجودة: تحسين جودة التعليم في مجالات المناهج، والبرامج التدريبية، والبيئة التعليمية، وأساليب التعليم، واستخدام التكنولوجيا، وتوفير المصادر التعلمية.

- حل المشكلات: تطوير حلول إبداعية لمشكلات العنف والتنمر المدرسي، وتدني الدافعية للتعلم، والتسرب، والرسوب، وعمالة الأطفال، والفجوات التعليمية، والاتجاهات السلبية نحو التعليم، وإهدار الموارد، وصعوبات التعلم.

- دعم التعليم: توفير التمويل المناسب لتطوير التعليم والاستثمار فيه، وتطوير برامج تعويضية للطلاب المتأخرين دراسيا، وتوفير وقت إضافي للتعلم، وتعيين معلمين إضافيين.

أدت جائحة كورونا التي ابتلي بها العالم في السنتين الأخيرتين إلى أن يفقد الطلاب، في المتوسط، ثلثي العام الدراسي بسبب إغلاق المدارس؛ وبالتالي كان هناك خسارة هائلة في التعلم. وعبرت المديرة العامة لليونسكو السيدة أودري أزولاي على أثر إغلاق المدارس لفترة طويلة بقولها: "يزيد الإغلاق الطويل والمتكرر للمؤسسات التعليمية من إلحاق الأضرار النفسية والاجتماعية بالطلاب؛ مما يزيد من فقدان فرص التعلّم واحتمال التسرب من التعليم، ويكون تأثيره أكبر في الفئات الأضعف. لذلك يجب أن يكون الإغلاق الكامل للمدارس ملاذاً أخيراً، وأن تولى الأولوية لإعادة افتتاحها بأمان.(UNESCO, ٢٠٢١) "

وركزت الرمحي (٢٠٢١) على ثلاثة من أبرز الأسباب التي تعتقد أنها ساهمت في زيادة نسبة هذا الفاقد لدى الطلبة في ظل جائحة كورونا، وهي في رأيي لا تنحصر على جائحة كورونا، بل يمكن أن تحدث في حالات أخرى. وهي:

ثانيا: التسرب المدرسي: إذ قد يؤدي إغلاق المدارس، والغياب المطول عن الحصص الصفية الوجاهية إلى تسرب الطلاب كليا من المدرسة أو التسرب من حصص التعليم عن بعد (التسرب الافتراضي).

ثالثا: الفجوة الرقمية بين الطلاب: تظهر هذه الفجوة عند التوجه نحو التعليم الالكتروني أو التعليم عن بعد، ما يؤدي إلى مستويات التعلم غير المتكافئة وغير العادلة، ويوسع مساحة "عدم العدالة"، ويفاقم فجوات التعلم بين مختلف شرائح نفس الأفواج الطلابية داخل البلد الواحد.

وللتخفيف من الضرر التعليمي الذي أحدثته جائحة كورونا ومعالجته، فإن الخطوة الأولى الحاسمة تتمثل في تحسين جودة التعلم عن بُعد لأولئك الطلبة الذين ما زالوا يتعلمون افتراضيًا، وتقديم المساعدة إلى الطلبة الذين يحتاجون إليها لتعويض الخسائر التي حدثت بالفعل. إلى جانب تقديم المزيد من الدعم للطلبة المتأخرين - من خلال الدروس الخصوصية عالية الكثافة أو البرامج الأكثر تخصيصًا والقائمة على الإتقان - قد يحتاج الطلبة إلى قضاء وقت إضافي في الفصل الدراسي، وهذا قد يعني ذلك أيامًا دراسية أطول أو أكاديميات إجازة أثناء الإجازات. أما فيما يتعلق بالمعلمين ودورهم في التعامل مع الفاقد التعليمي، فمن الضروري تدريبهم جيدا على ذلك آخذين بالاعتبار أنه قد تكون الأنظمة المدرسية التي استثمرت في توظيف معلمين موهوبين ومساعدتهم على النجاح قبل الأزمة هي الأكثر فاعلية في تقليل الفاقد التعليمي.(Chen et al., ٢٠٢١)

وإذا ما تساءلنا: كيف نساعد الطلاب الذين تخلفوا عن اللحاق بركب التعلم نتيجة هذه الجائحة؟ وكيف تصرفت دول العالم المختلفة إزاء ذلك؟ نجد أن هناك خمس طرق تركز العمل وفقها واللجوء إليها في أنحاء العالم، وهذه تتطلب زيادة الاستثمار في التعليم. وهي الطرق هي الآتية (GEM Report, ٢٠٢١):

- إعادة العام الدراسي بأكمله: فمثلا قررت الحكومة في كينيا إعادة العام الدراسي لجميع الطلاب معتقدة أن جعل الطلاب يعيدون العام بأكمله يضعهم جميعًا على قدم المساواة.

- التخفيف من المناهج الدراسية: وذلك لكي يتمكن الطلبة من التركيز على بعض الموضوعات وتعلمها جيدا، كما فعلت أوديشا، الهند، وأونتاريو في كندا. أعلنت بنغلاديش عن برنامجها للتعافي، والذي يتضمن منهجًا موجزًا للعامين المقبلين، مع التركيز على الموضوعات الرئيسية مثل الرياضيات والبنغالية والإنجليزية والعلوم في المدارس الثانوية.

•إتاحة مزيد من الوقت للتعلم: يمكن أن يتم ذلك من خلال الفصول الصيفية أو عطلة نهاية الأسبوع أو إضافة وقت إضافي في نهاية اليوم، فمثلا نظمت المدارس في الفلبين فصولًا صيفية في عام ٢٠٢٠ لاستعادة الوقت الضائع

•توجيه اهتمامًا مخصصًا لبعض المتعلمين: يمكن عمل ذلك من خلال مجموعات فرعية صغيرة أو دروس خاصة فردية للمتعلمين الأكثر حرمانًا، فمثلا خصصت بريطانيا ٣٥٠ مليون جنيه إسترليني لبرنامج يوفر تداركًا مكثفًا للطلاب الأكثر تهميشًا، وقامت غانا باستخدام برنامج المدرسة من أجل الحياة لتقديم دروسًا خصوصية لزيادة تقدم الطلاب، وكذلك نفذت إيطاليا برنامجًا في المدارس حيث يتطوع طلاب الجامعات لتعليم الطلاب المحرومين واحدًا لواحد.

•تنظيم برامج التعليم المعجل: تختصر هذه البرامج عدة سنوات من الدراسة في بضعة أشهر. تم وضعها للأطفال الذين توقف تعليمهم أو لم يبدأ بسبب الصراع والفقر والتهميش. فمثلا في إثيوبيا، يختصر نموذج مدرسة السرعة السنوات الثلاث الأولى من مناهج المدارس الابتدائية في تسعة إلى عشرة أشهر، وفي نيبال، تشارك الفتيات المهمشات في برنامج تعليمي سريع مدته تسعة أشهر يساعدهن على اللحاق بالركب.

من جانب آخر، هناك عدد من الاعتبارات الرئيسية التي قد تكون مهمة لصانعي السياسات التعليمية لتوظيف كل المساعي الإبداعية المتاحة لتجنب أسوأ الآثار الناتجة عن اضطرابات التعليم، مثل تلك التي نتجت عن جائحة كورونا، من أجل إحداث التعليم الفعال، والحد من الفاقد التعليمي أو خفضه. ومن هذه الاعتبارات ما يأتي (حطاب، ٢٠٢٠).

·توظيف تقنيات التعليم والتطبيقات التعليمية الإلكترونية على نحو فعال ومثمر، وتسخير التكنولوجيا لدعم الفئات الأكثر ضعفًا والمتعلمين ذوي الاحتياجات الإضافية.

·تمديد الفصل الدراسي الثاني، أو تأخير بدء العام الدراسي القادم مبكرا، او الاستفادة من العطل الصيفية والشتوية لتنفيذ برنامج معالجة الفاقد التعليمي.

·تحفيز المعلمين، وتزويدهم بفرص التطوير المهني عن بعد لدعمهم.

مثل حزم الدعم التكميلية وتوزيع الأجهزة المستهدفة والمساحات الآمنة والمتطوعين المجتمعيين ضرورية.

·توفير مناهج مرنة تتيح المجال لاستخدام أكثر فاعلية للتكنولوجيا في تحقيق التمايز والتخصيص حسب احتياجات الطلاب.

·وضع نظام وبرنامج واضحين لتعويض الطلاب عن الفاقد التعليمي الذي حدث.

·ربط التعلم السابق بالتعلم اللاحق، والتأكد من حدوث التعلم السابق قبل الانتقال إلى التعلم الجديد.

وفيما يأتي يختص بطلاب المدارس بالتحديد، فيما يأتي مجموعة أخرى من هذه الاعتبارات:

Øإعطاء اهتمام عال للمراحل الاساسية الدنيا (اول وثاني وثالث) والتوجيهي، وذلك لأهمية هذه المراحل لأن بعضها تأسيسي والبعض الآخر مصيري.

Øالتركيز على المفاهيم والمهارات الأساسية في المواد التعليمية (العلوم والرياضيات واللغتين العربية والانجليزية).

Øتجنب الجمع بين الفاقد التعليمي القديم، نتيجة انقطاع الطلاب عن المدرسة، والتعلم الجديد، لأن هذا الجمع يمكن أن يربك الطلاب والمعلمون.

Øالأخذ بالاعتبار أن الفاقد التعليمي يمكن ان يكون مختلفا من طالب لآخر، لذلك لا يجوز تطبيق ذات الآلية على جميع الطلاب.

Øيمكن تقسيم الطلاب على فترات زمنية بنفس اليوم الدراسي لغايات تنفيذ برنامج المفاهيم والمهارات الحرجة في المواد التعليمية الاساسية.

التحديات التي تواجه الحد من الفاقد التعليمي

إن العمل للحد من الفاقد التعليمي والنجاح في تحقيق ذلك، ليس بالأمر السهل، أو الذي يتم بسرعة، فهو يواجه مجموعة من التحديات التي لا بد من الانتباه إليها وآخذها بالاعتبار، والسعي إلى التعامل معها بحكمة وصبر ومثابرة. ويمكن تحديد هذه التحديات في مجموعة الأسئلة الآتية:

Øكيف يمكن التخفيف من تأثير الفاقد التعليمي على الفئات المهمشة والطلاب الأكثر احتياجا؟

Øكيف يمكن تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة، خاصة التكنولوجيا والحلول التقنية، المتوافرة لتقليل الفاقد التعليمي؟ وكيف يمكن تطوير طرق أكثر إبداعية لتعزيز دافعية المتعلم ومشاركته؟

Øكيف يمكن تعزيز قدرة النظام التعليمي على استعادة عافيته والنهوض من جديد عند مواجهة النظام التعليمي للأزمات، وعلى التعامل مع الفجوات والتفاوتات التعليمية؟

Øكيف يمكن تحفيز المعلمين العاملين على خفض الفاقد التعليمي، ورفع معنوياتهم، وتطوير قدراتهم والاستفادة من خبراتهم؟

Øكيف يمكن إعادة تصميم المناهج التعليمية، وتنظيم برامج تعليمية تعويضية وخطط علاجية ملائمة؟

Øكيف يمكن إعطاء الأولوية لما يفترض أن يكون قد تعلمه الطلاب من معارف ومهارات أساسية في الصف السابق أو الفترة السابقة قبل الخوض في تعليم معارف ومهارات جديدة؟

Øكيف يمكن مراعاة الفجوات التعليمية بين الفئات المختلفة من الطلبة، فهناك من انتظم في التعليم عن بعد، وهناك من انقطع عنه، هناك من أخذ الأمر بجدية، وهناك من تعامل معه بشكلية وسطحية؟

إجراءات عملية لتقليل فقدان التعلم

يمكن العمل على تقليل نسبة فقدان التعلم على مستوى الدولة أو المدرسة باتباع الإجراءات العملية الآتية بالترتيب.

١ـ تحليل المحتوى التعليمي للمادة التعليمية التي حدث فيها الفاقد.

٢ـ إعداد مصفوفة المفاهيم والمعارف والمهارات والنتاجات الأساسية (الحرجة) التي لا يرتقي تعليم الطلاب إلى المستوى التالي بشكل طبيعي ومتوازن دون أن يمتلكها.

٣ـ إعداد اختبار قبلي تشخيصي لتحديد الفاقد التعليمي.

٤ـ إجراء الاختبار التشخيصي القبلي وتحليله للوقوف على مدى امتلاك الطلبة للمفاهيم والمهارات والمعارف الأساسية.

٥ـ بناء وتطبيق خطط علاجية مناسبة في ضوء نتائج الاختبار التشخيصي، وتوظيف أساليب التقويم البنائي لتحسين التعلم.

٦ـ تدريس وشرح المفاهيم والمهارات الأساسية المرتبطة بالفاقد التعليمي لفئة الطلبة الذين يحتاجون إلى ذلك، لتمكينهم منها قبل البدء بمرحلة التعليم الآتية، والإجابة عن استفسارات الطلبة وتقديم الدعم المناسب لهم بالاستعانة بالمصادر التعلمية المتنوعة، والأنشطة التعليمية المختلفة، والمسارات التعلمية، ودروس التقوية، والمناقشات الالكترونية، وبنك الأسئلة، وتقديم التغذية الراجعة، مع تفعيل دليل المعلم وكتاب الطالب.

٧ـ إجراء اختبار بعدي وتحليله للتأكد من حدوث تعويض للفاقد التعليمي والتحسن في التعلم.